

قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 73 المؤرخ في 5 نوفمبر 2014 والمتعلق بتوضيح كيفية انتفاع مشغلي الشبكات الافتراضية للاتصالات بموارد الترقيم.

إن الهيئة الوطنية للاتصالات،

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عدد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون عدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 2 و 31 ثالثا و 40.

وبعد الإطلاع على الامر عدد لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 والمتعلق بضبط شروط واجراءات إسناد ترخيص لممارسة نشاط مشغل شبكة افتراضية للاتصالات .

وبعد الإطلاع على قرار وزير تكنولوجيا الاتصالات المؤرخ في 9 ديسمبر 2009 والمتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني للترقيم والعنونة كما تم تنقيحه بالقرار المؤرخ في 24 جويلية 2012.

وبعد المفاوضة القانونية ليوم 5 نوفمبر 2014،

1. تمهيد :

حيث وفي إطار دفع الاستثمار في قطاع الاتصالات ومواصلة تحرير خدماته، مكن التنقيح الأخير لمجلة الاتصالات بمقتضى القانون عدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 من فتح سوق خدمات الاتصالات الافتراضية للمنافسة الحرة.

وحيث وتطبيقا لأحكام الفصل 31 ثالثا من مجلة الاتصالات، ضبط الامر عدد لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 شروط واجراءات إسناد ترخيص لممارسة نشاط مشغل شبكة افتراضية للاتصالات كما رسم الاطار العام المنظم لهذا النشاط من خلال التصييص على حقوق والتزامات مشغلي الشبكات الافتراضية .

وحيث اقتضى الفصل 7 من الأمر المشار إليه أنه من شروط الحصول على الترخيص لتوفير خدمات الاتصالات الافتراضية ضرورة تضمين المطلب اتفاقية مبرمة مع مشغل شبكة عمومية للاتصالات متحصل على إجازة تضبط الجوانب المالية والفنية وحقوق والتزامات الطرفين مصادق عليها من طرف الهيئة الوطنية للاتصالات.

وحيث وفي هذا السياق عرضت على الهيئة الوطنية للاتصالات، للمصادقة، اتفاقية مبرمة بين مشغلي شبكة عمومية للاتصالات وطالب ترخيص لممارسة نشاط مشغل شبكة افتراضية.



وحيث أثارَت الاتفاقية المذكورة إشكالية انتفاع مشغل الشبكة الافتراضية بموارد ترقيم خاصة تسند إليه مباشرة من الهيئة الوطنية للاتصالات وهو ما دعا الهيئة إلى اتخاذ القرار التالي بهدف ضبط توجهاتها انطلاقاً من الإطار القانوني العام المنظم لإسناد موارد الترقيم خاصة وأن هذه المسألة محورية لتسهيل انتصاب المشغلين الافتراضيين في السوق وتمكينهم من ممارسة نشاطهم وإسداء خدماتهم .

2. في عدم التنصيص صلب الإطار القانوني والترتيبي المنظم لتوفير خدمات الاتصالات الافتراضية على كيفية حصول المشغلين الافتراضيين على موارد الترقيم :

حيث عرّف الفصل 2 من مجلة الاتصالات مشغل الشبكة الافتراضية بأنه كل شخص معنوي متحصل على ترخيص لتوفير خدمات اتصالات بالاعتماد على شبكة اتصالات وترددات راديوية غير راجعة له بالنظر.

وحيث ولئن تطرق الأمر عد 412 لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 والمشار إليه أعلاه إلى حقوق مشغلي الشبكات الافتراضية للاتصالات إلا أنه لم يتعرض صراحة إلى حق المشغل الافتراضي في الحصول على موارد الترقيم الضرورية لممارسة نشاطه.

وحيث وفي ظل غياب تنصيص صريح ضمن الأحكام المنظمة لنشاط مشغلي الشبكات الافتراضية على كيفية انتفاعهم بموارد الترقيم، يتجه الرجوع الى الإطار القانوني العام المنظم لإسناد موارد الترقيم .

3. في الإطار القانوني والترتيبي المنظم لحجز وإسناد موارد الترقيم :

حيث نص الفصل 40 من مجلة الاتصالات على أن الهيئة الوطنية للاتصالات تتصرف في المخطط الوطني للترقيم والعلونة بشكل يضمن توفير حاجيات مشغلي الشبكات ومزودي الخدمات وكذلك نفاذ المستعملين بصفة مبسطة ومتساوية إلى مختلف الشبكات وخدمات الاتصالات.

وحيث ضبط قرار وزير تكنولوجيا الاتصالات المؤرخ في 9 ديسمبر 2009 والمتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني للترقيم والعلونة كما تم تنقيحه بالقرار المؤرخ في 24 جويلية 2012 شروط واجراءات حجز وإسناد موارد الترقيم لفائدة مشغلي الشبكات ومزودي خدمات الاتصالات.

وحيث عرّف الفصل 2 من مجلة الاتصالات مشغل شبكة اتصالات بأنه كل شخص معنوي متحصل على إجازة لاستغلال شبكة عمومية للاتصالات كما عرّف مزود خدمات الاتصالات بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي تتوفر فيه الشروط القانونية والترتيبية ويقوم بإسداء خدمات الاتصالات.

وحيث صدر الإطار الترتيبي المنظم للتصرف في موارد الترقيم بتاريخ سابق عن صدور الأمر عد 412 لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 المتعلق بضبط شروط واجراءات إسناد ترخيص



لممارسة نشاط مشغل شبكة افتراضية للاتصالات فلم يكن من الممكن منطقيًا أن يتضمن إمكانية إسناد موارد الترقية إلى المشغل الافتراضي.

وحيث إن سكوت الأمر المنظم لخدمات الاتصالات الافتراضية عن تنظيم هذه المسألة لا يمكن تأويله بمنع مشغلي الشبكات الافتراضية من الحصول على موارد الترقية بصورة مباشرة من الهيئة نظرا لأن تعريف مزودي خدمات الاتصالات المعتمد بمجلة الاتصالات تعريف عام وشامل يمكن أن يستوعب نشاط مشغلي الشبكات الافتراضية للاتصالات.

وحيث يمكن تبعا لذلك سحب الأحكام المتعلقة بانتفاع مزودي خدمات الاتصالات بموارد الترقية على مشغلي الشبكات الافتراضية.

وحيث وفضلا عما سبق فإن إحكام التصرف في موارد الترقية وترشيدها استعمالها باعتبارها موارد نادرة، يقتضي أن تشرف الهيئة، بنفسها على كل عمليات حجز وإسناد تلك الموارد أيًا كان طالبها.

وبناء على ما سبق بسطه

قررت الهيئة الوطنية للاتصالات ما يلي:

الفصل الأول: تتولى الهيئة الوطنية للاتصالات حجز وإسناد موارد الترقية مباشرة إلى مشغلي الشبكات الافتراضية للاتصالات.

الفصل 2: يخضع مشغلو الشبكات الافتراضية للاتصالات إلى نفس الأحكام السارية على مزودي خدمات الاتصالات فيما يتعلق بحجز وإسناد موارد الترقية ومراقبة استعمالها.

الفصل 3: يدخل هذا القرار حيز النفاذ بداية من تاريخ نشره على الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية للاتصالات.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة :

- هشام بسباس : رئيس الهيئة

- فيصل عجينة: نائب رئيس الهيئة

- عبد الخالق بوجناح : العضو القار

- عبد السلام بريك : عضو

- نوفل فريخة : عضو

والسيدة يمينة مثلوثي : عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

